

٢٠٠٧/١٠/٢١  
الله  
صون زن  
٢٠٠٧/١٠/٢١

اتفاقية رخصة الكازينو

بين

المملكة الأردنية الهاشمية

و

الواحة القابضة للاستثمار المحدودة

المؤرخة في 12 أيلول 2007

وافقت الاتفاقية رخصة الكازينو هذه في 12 أيلول 2007 من قبل وبين:

- (1) المملكة الأردنية الهاشمية، ممثلة بـ و من خلال وزارة السياحة والآثار في الحكومة، و  
(2) الواحة القابضة للاستثمار المحدودة، وهي شركة منظمة و تعمل بموجب قرارات جزر العذراء البريطانية وعنوانها 170  
شارع الملكة رانيا العبدالله، ص.ب 940166، عمان 11194، الأردن.

في هذه الاتفاقية، يشار إلى كل طرف على حدة بعبارة "طرف" ويشار إلى كلا الطرفين معاً بعبارة "الطرفان".

#### الدبياجة

إذ أبدت الواحة القابضة للاستثمار المحدودة ("الواحة") رغبتها لحكومة الأردن ("الحكومة") للحصول على رخصة من الحكومة، نيابة عن المملكة الأردنية الهاشمية ("الأردن" أو "المملكة") لتطوير وتشغيل كازينو أو أكثر وما يتصل بذلك من خدمات ومرافق ("الказينو (ات)") في منطقة وادي الأردن وعلى أراضي تابعة لسلطة وادي الأردن ("سلطة وادي الأردن") وبالتحديد لتشمل أراضي مجاورة للفنادق وأراضي المنتجعات في منطقة البحر الميت يتفق عليها بين سلطة وادي الأردن والواحة ويشار إليها في هذه الاتفاقية بـ ("موقع البحر الميت").

وإذ تصدر الحكومة بصفتها الذراع التنفيذي للملكة الأردنية الهاشمية التراخيص الضرورية للمطورين المهتمين بتطوير وتشغيل كازينو أو أكثر وما يتصل بذلك من خدمات ومرافق في أراضي الأردن .

وإذ قام مجلس الوزراء ("مجلس الوزراء") في جلسته المنعقدة بتاريخ 28 آب 2007 بتفويض معالي وزير السياحة والآثار  
نيابة عن الحكومة بالموافقة على وإصدار رخصة للواحة لتطوير وتشغيل كازينو أو أكثر في وادي الأردن، ابتداءً بموقع  
البحر الميت ("قرار مجلس الوزراء").

وبما أن الواحة، وأعضاءها وشركاءها وموظفيها، مطور محترف للأراضي والمنتجعات ذات خبرة إقليمية ودولية، ولديها  
القدرة على التمويل والتطوير والبناء، مع مشغلين مؤهلين على المستوى العالمي كشركاء، وكذلك تشغيل الكازينوات ومرافق  
الألعاب ذات الجودة العالمية ،

وإذ تتعهد الواحة بتطوير وتمويل وبناء وتشغيل كازينو أو أكثر ومرافق الألعاب من النوعية عالية المواصفات في الموقع،

وإذ أخذ الطرفان هذا بعين الاعتبار التعهدات والاتفاقيات المتبادلة الواردة أدناه ، يتعهد الطرفان المذكوران ويفافقان كل مع الآخر على ما يلي:

(1) الدبياجة - بنود الدبياجة الواردة أعلاه دقيقة وصحيحة وتشكل جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

(2) منح الرخصة - تمنح وتصدر المملكة، عبر الحكومة الأردنية ممثلة بوزير السياحة والآثار رخصة إلى الواحة بناء على قرار مجلس الوزراء لـ :

تصميم وتطوير وتشغيل كازينو موقع البحر الميت،  
بـ. تصميم وتطوير وتشغيل كازينوات لاحقة في منطقة البحر الميت بشرط أن لا تخل الواحة بالالتزاماتها الواردة ضمن الشروط أدناه وفي قرار مجلس الوزراء ("الرخصة") .

(3) مدة الرخصة - مدة ("المدة") الرخصة تبدأ من تاريخ صدورها وتستمر لفترة أولية مدتها خمسين (50) سنة تبدأ من تاريخ افتتاح أول كازينو أمام الجمهور، وربما لمدة تتجاوز الفترة الأولية، بالشروط نفسها أو بشروط معدلة يوافق عليها كل من الطرفين.

(4) فئة الاستثمار - ما لم ينص على غير ذلك في قرار مجلس الوزراء، تخضع جميع مشاريع كازينو(ات) الواحة لأحكام قانون الاستثمار للحكومة الأردنية، وقانون السياحة ، وقانون مؤسسة المناطق الحرة، وقرار مجلس الوزراء و/أو أي قانون جديد يطبق على أي من المواقع أو جميعها، كما هي معرفة أدناه، في إطار ما هو أفضل لمصلحة الواحة، مع جميع الحقوق والالتزامات ذات الصلة، طوال مدة الرخصة.

(5) حظر الدخول- لا يسمح للمواطنين الأردنيين، باستثناء موظفي الكازينو(ات) وغيرهم من يسمح لهم وزارة السياحة والآثار، بلعب القمار، ولن يسمح لهم بدخول الكازينو(ات) إلى أن ترفع وزارة السياحة والآثار الحظر، وتصدر تعليمات محددة حول شروط دخول المواطنين الأردنيين وتخضع جميع إجراءات الدخول ومرافقها لمراقبة وتدقيق وزارة السياحة والآثار. ويسمح للأردنيين الذين يحملون جنسية أجنبية و/أو جوازات سفر أجنبية بالدخول ولعب القمار.

(6) الحصرية- لن تمنح الحكومة الأردنية أو تصدر أو تقدم أو تمدد لأي شخص أو سلطة حكومية غير الواحة أو أي من شركائها أي إذن أو سلطة أو موافقة أو مرسوم أو امتياز أو رخصة أو تصريح أو حق لتشغيل كازينو(ات) أو مرافق وخدمات ممارسة القمار على أي أراضي أردنية ابتداءً من جنوب البحر الميت وانتهاءً بشمال البحر الميت، خاضعة للولاية القانونية للحكومة الأردنية وسلطة وادي الأردن ولمدة عشر (10) سنوات تبدأ من تاريخ افتتاح أول كازينو(ات) أمام الجمهور ("الفترة الحصرية").

(7) حق الرفض أولاً- خلال فترة الحصرية، إذا طلبت وزارة السياحة والآثار إقامة كازينوّات إضافية في المواقع، كما هي معرفة أدناه، وبشرط أن يقرر خبير مؤهل من طرف ثالث أن هذه الكازينوّات ذات جدوى اقتصادية، فللواحة حق الرفض أولاً، بمعنى أن الواحة ستمول وتطور وتبني وتشغل هذه الكازينوّات الإضافية وبشرط تفضيلية لا نقل عن تلك الواردة في الرخصة. وإذا رفضت الواحة القيام بذلك، عندها يحق لوزير السياحة والآثار اختيار طرف آخر لتطوير وتشغيل هذه الكازينوّات الإضافية.

(8) الأراضي- للواحة أن تستأجر، وتشتري و تستأجر بقصد التملك، الأراضي الضرورية التي تراها مناسبة من وجهة نظرها ووفق اجتهاها، من سلطة وادي الأردن بسعر الشراء التفضيلي الساري لمشاريع التطوير أو أن يكون لها خيار استئجار الأراضي الضرورية، من وجهة نظرها ووفق اجتهاها، بشروط مشابهة ولا نقل تفضيلا عن تلك الممنوعة للمستثمرين الآخرين والفنادق والمنتجعات الأخرى التي اشتريت أو استأجرت أراضيها من سلطة وادي الأردن.

بعد تقديم طلب من الواحة لسلطة وادي الأردن، يتم اختيار موقع أراضي سلطة وادي الأردن بموافقة وزارة السياحة والآثار وسلطة وادي الأردن، ولا يتوقع عدم حصول هذه الموافقة لأسباب غير منطقية. ويجب أن يكون للأراضي التي تخصصها الحكومة الأردنية أو سلطة وادي الأردن منفذ مباشر وأن تكون قريبة من الطريق العام ومن الخدمات مثل المياه والكهرباء والهاتف ، طرق الخدمات ، الخ...) الضرورية للواحة . ويوجب رسالة رئيس الوزراء بتاريخ 10 أيلول 2007 ، تخصص سلطة وادي الأردن حوالي مئة (100) دونم من الأراضي المجاورة أو أقل من ذلك إذا اتفق الطرفان ، في منطقة البحر الميت للايجار أو الايجار بتصح التملك أو التملك وفق ما تزاه الواحة مناسباً بموجب الشروط أعلاه.

وفي جميع الظروف ، على وزارة السياحة والآثار وسلطة وادي الاردن أن تعطي جوابها حول الموافقة على الموقع خلال ثلاثة (30) يوم عمل من تاريخ تقديم الطلب من قبل الواحة . وإذا لم تتنقّل الواحة جواباً خلال هذه الفترة ، يعتبر الطلب موافقاً عليه .

(9) تقوم الواحة بتسمية وترشيح مشغل مسؤول عن تشغيل كل واحد من الكازينو، وحسب نشاط وزارة السياحة والآثار، قبل تفعيل الرخصة وكشرط لذلك ، خلال ستين (60) يوماً من هذه الاتفاقية للحصول على موافقة الوزارة ، ولا يتوقع عدم حصول هذه الموافقة لأسباب غير منطقية. ويجب قبوا المشغل والموافقة عليه خطياً من قبل وزارة السياحة والآثار قبل تحديد أية ضرائب أو رسوم واستحقاقها للدفع من الواحة إلى الحكومة الأردنية. وإذا رغبت الواحة في استبدال المشغل المذكور وفق ما تراه هي مناسبة، تقوم الواحة باختيار مشغل آخر مقبول من وزارة السياحة والآثار. وإذا لم تخل الواحة بالتزاماتها الواردة في هذه الاتفاقية، تحتفظ الواحة بحق تعيين المشغل واستبداله بين حين وآخر. وإذا ارتأت الواحة استبدال مشغل، تقوم الواحة بتقديم طلب خطى إلى وزارة السياحة والآثار لأخذ موافقتها على

المشغل الجديد، ومن غير المتوقع حجب هذه الموافقة لأسباب غير منطقية. وفي جميع الأحوال، يجب أن تعطى وزارة السياحة والأثار جواها حول الموافقة على المشغل ألم لا خلال خمسة عشر يوم عمل من تاريخ تقديم الطلب. وإذا لم تلتقي الواجهة جواها خلال هذه الفترة، يعتبر الطلب موافقاً عليه.

(10) الإطار الزمني- تلتزم الواجهة باتخاذ زمني من ثلاثة (30) شهراً لتطوير وبناء أول كازينو لها وفتحه للجمهور، وإلا فقدت الحصرية، وربما هذه الرخصة، شرط أن لا يكون هناك عوائق أو تأخير غير مبرر أو عدم توفير للأرض والتصاريح والموافقات المطلوبة أو جرى حجبها بشكل غير مبرر من قبل الحكومة الأردنية و/أو أي من هيئاتها أو ممثليها.

(11) المراحل- توافق الواجهة على تطوير وبناء أول كازينو لها في موقع البحر الميت في المرحلة الأولى، وكمراحلة ثانية، وحسب ما تراه مناسباً، وبموافقة خطية من وزارة السياحة والأثار، ولا يتوقع حجب هذه الموافقة بشكل غير مبرر، تقوم الواجهة بتطوير وبناء وافتتاح أول كازينو لها في أراضي المعبر الشمالي المجاورة لجسر الشيخ حسين ("موقع المعبر الشمالي") (والذي يشار إليه مع موقع البحر الميت بـ "الموقع")، بموجب هذه الاتفاقية وفق الاعتبارات والشروط المفصلة في الاتفاقية.

(12) جميع رسوم الرخصة، ورسوم الكسب، وضرائب الدخل، وضريبة المبيعات، والجمارك أو آية ضرائب أو جمارك أو رسوم أو غرامات أو حسومات أو بدلات تخمين أو حجوزات أو ضريبة القيمة المضافة أو آية رسوم أو فروضات مشابهة تجبي أو تحجز أو تقدر من قبل الحكومة الأردنية بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات التي تدخل حيز التنفيذ بين حين وآخر ("الضرائب") فيما يخص إصدار الرخصة والتشغيل الدائم للكازينو(ات) ونشاطات القمار يجب، كما هو مبين أدناه، أن تدفعها الواجهة مباشرة إلى الحكومة الأردنية. وتكون الواجهة مسؤولة فقط عن الضرائب والرسوم التالية وتدفعها مباشرة إلى الحكومة الأردنية:

1. ضريبة القمار (رسوم الكسب). تتقاسم الواجهة مع الحكومة الأردنية عائدات الكسب السنوية وفق مقياس متدرج كما يلي:

عائدات الكسب *	ضريبة الكسب (%) من عائدات الكسب)
على أول 10 مليون من صفر دولار إلى 10 مليون دولار	%15
على ثاني 10 مليون دولار إلى 20 مليون دولار	%20
على ثاني 20 مليون دولار إلى 30 مليون دولار	%25
على ثاني 30 مليون دولار إلى 50 مليون دولار	%30
على ما يزيد عن 50 مليون دولار	%40

- ا. \* تكون الفترة سنة واحدة، تبدأ من افتتاح الكازينو(ات) للجمهور في اليوم الأول من السنة إلى إغلاق الكازينو(ات) أمام الجمهور في آخر يوم من السنة، تبدأ الفترة الأولى يوم الافتتاح الرسمي لأي من الكازينو(ات). وكل فترة لاحقة تبدأ من الذكرى السنوية للافتتاح الرسمي.
- ب. \*\* لغرض هذه الاتفاقية، تعني "عوائد الكسب" للفترة المعنية، حصيلة جميع المبالغ التي يدفعها اللاعبون في نشاطات التمار في الكازينو ناقص حصيلة جميع المبالغ التي تدفع أو تستحق الدفع للاعبين في نشاطات القمار المختلفة وتكليف ونفقات جميع الإضافات التي تواافق عليها وزارة السياحة والآثار من حين لآخر.
- ج. \*\*\* تدفع الواحة إلى الحكومة الأردنية ضريبة القمار شهرياً خلال خمسة عشر (15) يوماً من الشهر التالي. وتحسب ضريبة القمار الشهرية وفق نسبة منوية ثابتة (15%) من عائدات الكسب الشهرية. وسيكون هناك حسبة نهاية السنة في نهاية كل فترة لتحديد نسبة المحاصصة السنوية على مقياس عمليات القمار في ضوء مجموع عوائد الكسب عن الفترة المعنية.
- د. تحسب ضريبة القمار على عوائد الكسب لكل كازينو على حدة وبشكل منفصل، وليس على مجموع العوائد لاثنين أو أكثر من الكازينوات.
2. رسوم الالتزام- تدفع الواحة رسوم التزام إلى الحكومة الأردنية، للحصول على هذه الرخصة وكضمان للأداء، قيمتها مليوني دولار أمريكي (2.000,000) دولار أمريكي تدفع مرة واحدة كرسوم للرخصة، وفق الترتيب الآتي:
- ا. مليون دولار أمريكي (1.000,000) دولار أمريكي تدفع فوراً للحكومة الأردنية عند منح الرخصة والتوفيق عليها، وبحيث تفعل الرخصة فوراً وتتفذ دون إعارات تتصل بتخصيص الأرض والموافقة عليها بموجب المادة 8 أعلاه، وموافقة وزارة السياحة والآثار على المشغل الذي تسميه الواحة بموجب المادة 9 أعلاه.
- ب. مليون دولار أمريكي (1.000,000) دولار أمريكي تدفع إلى الحكومة الأردنية بعد ثلاثة (3) أشهر من الافتتاح الرسمي لأول كازينو أمام الجمهور.
3. رسوم سنوية ثابتة على الرخصة . تدفع الواحة مليون دولار أمريكي (1.000,000) دولار أمريكي سنوياً عن كل سنة تكون فيها الرخصة سارية المفعول وفاعلة، وتبدأ الدفعات بالدفعة الأولى في يوم الافتتاح الرسمي لأول كازينو أمام الجمهور، ثم تلي الدفعات اللاحقة كل سنة في تاريخ الافتتاح الرسمي.

4. وباستثناء وما عدا الضرائب الواردة أعلاه ، لن تقوم الحكومة الأردنية بفرض أو لعمل على جمع من الواحة، أو المشغل المتفق عليه، أو أي شخص أجنبي يعمل في الكازينو(ات) أو أية مرافق قمار أخرى، أية ضرائب دخل أو ضرائب القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات أو أية رسوم جمركية أو مكون أو أية رسوم أخرى يجري تقديرها في أي وقت أو فرضها أو جيابتها من قبل الحكومة الأردنية بموجب القوانين النافذة، فيما يخص إصدار الرخصة أو أية عوائد أو أرباح يتم الحصول عليها أو تنتهي من أو تنتفع عن أو تتصل بتطوير وإنشاء واستخدام وإشغال وتشغيل وإدارة الكازينو(ات) وما يتصل بها من مرافق. ومن المفهوم أن أية ضرائب أو رسوم مشابهة تفرض أو تجيء أو تقدر على بنود مثل وسائط الخدمات والملكية العقارية ستندفع على الأسس نفسها التي تتطبق على الشركات الأخرى في الأردن.

5. تصدر وزارة السباحة والآثار وتتوقع كتاباً يبين أن الضرائب الواردة في هذه الاتفاقية هي الضرائب الوحيدة التي ستفرض على الواحة، أو فروعها أو مشغليها أو أي شخص أجنبي لعمل في الكازينو والمرافق المرتبطة به، وذلك عن جميع النشاطات التي تتم في الكازينو والخدمات المرتبطة به، كما هي محددة هنا، وعن كامل مدة الرخصة. وستقوم وزارة السباحة والآثار، بين الحين والآخر، بتسهيل نشاطات الواحة بما في ذلك إصدار الكتب الضرورية الموجهة إلى الجهات المعنية لتأكيد صحة النقاط الواردة أعلاه.

6. تخضع جميع الخدمات التي لا تدخل ضمن القمار والتي تقدمها الواحة ومتناهياً لضريبة الخدمات النافذة والمفروضة على قيمة هذه الخدمات، بدلاً من ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات.

(13) سياسات تشغيل خدمة القمار- تتعهد الواحة بأن تقدم إلى وزارة السباحة والآثار نسخة من سياسات وإجراءات الواحة الداخلية النافذة بشأن الكازينو، وأية تعديلات تجري عليها بين وقت وآخر ("سياسات التشغيل") فيما يتصل بأنظمة التحرري والمراقبة وإدارة النقد وأنظمة الرقابة الداخلية لمراجعتها والموافقة عليها من وزارة السباحة والآثار، ولا يتوافق حجب هذه الموافقة دون مبررات كافية:

- أ. حفظ نسخة من سياسات التشغيل في مكتب الواحة في الكازينو(ات).
- ب. يحق للواحة فتح الكازينو(ات) ومرافق القمار والأقسام الأخرى أمام الجمهور، لمدة 24 (أربع وعشرين) ساعة يومياً وعلى مدى 7 (سبعة) أيام أسبوعياً طوال السنة بما في ذلك أيام العطل ونهاية الأسبوع.
- ج. تشغيل وإدارة الكازينوات وفق سياسات التشغيل الموافق عليها وتلك الخاصة بوزارة السباحة والآثار.
- د. تقوم بجميع ما يلزم من إجراءات تتصل بتشغيل الكازينوات لضمان الالتزام بالقوانين النافذة.
- هـ. تبذل أقصى جهودها لمنع دخول الكازينوات من أي شخص يقل عمره عن ثمانية عشر (18) عاماً بموجب ضوابط الدخول الواردة في المادة 5 أعلاه.

و، السماح لأي ممثلي مفوضين من الحكومة الأردنية، كما يقتضي واقع الحال، وأي أشخاص أردنيين آخرين مصريح لهم من وزارة السياحة والآثار بالتوارد في الكازينو، في جميع الأوقات إلى جانب الواحة والمشغل والموظفين والوكلاه والممثلين.

ز، توفير أو العمل على توفير جميع إجراءات الامن والتحكم الضرورية داخل محيط الكازينو،  
ج، توفر الواحة وشركاؤها التدريب والمساعدة إلى ممثلي وزارة السياحة والآثار فيما يتصل بنشاطات القمار،  
وتحمل الواحة و/أو شركاؤها كلفة ذلك إلى أن يكتمل مثل هذا التدريب.

(14) الظروف القاهرة ووقف التشغيل- توافق الحكومة الأردنية على أنه في حالة توقف الكازينو عن ممارسة نشاطاته وإناقتها للجمهور نتيجة لأي من الأسباب الآتية:

أ، يشتمل ولا يقتصر على أي كازينو يتعرض لاضرار سواء بفعل الحريق أو الصواعق أو النزاع العسكري أو الإرهاب أو التخريب المتعمد الشديد أو العواصف أو أي سبب آخر، أو

ب، يشتمل ولا يقتصر على أي كازينو يتوقف عن العمل لاستكمال اعمال الصيانة والتبديل الضرورية في الكازينو أو المرافق المتصلة به ( بما في ذلك الملاهي والخدمات والمرافق العامة و/أو السياحية التي تعيق استخدام الكازينو أو تشغيله، أو )

ج، يشتمل ولا يقتصر على أي كازينو يتوقف عن العمل لاستكمال التحسينات والتغييرات لجميع المرافق المتصلة به أو بعضها، أو

د، يشتمل ولا يقتصر على أي كازينو يتوقف عن فتح أبوابه للجمهور لأي سبب آخر تتفق عليه بشكل مشترك الحكومة الأردنية الهاشمية والواحة

في مثل هذه الظروف، فإن الضرائب التي ستدفع إلى الحكومة الأردنية كما هو محدد في هذه الاتفاقية، لن تستحق ولن تدفع عن تلك الفترة التي توقف فيها الكازينو عن فتح أبوابه للجمهور، وكذلك لن تستحق رسوم الكسب و/أو أية ضرائب أخرى خلال الفترة الزمنية التي يتوقف فيها الكازينو عن استقبال الجمهور.

(15) المسؤولية - نفذت الواحة من جانبها هذه الاتفاقية بدقة، ولكن درءاً للشكوك، للواحة الحق في تسجيل شركة جديدة أو عدة شركات يتم تأسيسها، لوحدها أو مع الشركاء الآخرين وفق ما تراه الواحة مناسباً، وتنظيمها بموجب قوانين المملكة الأردنية الهاشمية (كل منها "فرع للواحة") لأغراض التطوير والتمويل والإدارة و/أو تشغيل كل واحد من الكازينو، وعندما يتم تأسيس فرع الواحة وتنظيمه، يكون من حق الواحة أن تنقل جزءاً من أو جميع حقوق الواحة ومصالحها والالتزاماتها المبينة في هذه الاتفاقية إلى فرع الواحة، وتحظر الواحة الحكومة الأردنية باسم وعنوان الخدمة لفرع الواحة.

(16) التعاقد الفرعي (من الباطن) من طرف الواحة - يحق للواحة تفويض أو التعاقد الفرعي مع أي طرف فيما يخص التزامات الواحة التشغيلية والإدارية التي لا تتصل بالكازينو بموجب هذه الاتفاقية، أو بموجب أحكام المادة 10 أعلاه لأي طرف يتولى إدارة وتشغيل الكازينو.

(17) التعديلات والتغييرات - لا يمكن تعديل أو إجراء أي تغييرات على أحكام وشروط هذه الاتفاقية (أو أي اتفاقية أخرى بين الواحة والحكومة الأردنية) قد تؤثر على المواقع، وشروط الرخصة أو عمليات الكازينو وخدمات القمار، دون موافقة الخطية لكلا الطرفين، وأية تعديلات أو تغييرات تفرضها أي سلطة حكومية في المملكة لا تلغى أبداً من شروط هذه الاتفاقية.

(18) إنهاء الاتفاقية - لا يحق للحكومة الأردنية إنهاء هذه الاتفاقية لأسباب غير واردة في هذه الاتفاقية أو في شروط الرخصة

(19) الولاية القانونية - لا تملك الحكومة الأردنية أو أي جهة أو هيئة حكومية صلاحية، سواء على مستوى الدولة أو المحافظة أو على المستوى المحلي في المملكة الأردنية الهاشمية أثناء مدة سريان هذه الاتفاقية، استملك أو تأميم أو اتخاذ إجراءات ترمي إلى استملك أو تأميم الكازينوات، أو المواقع أو أي مرافق متصلة بها أو العوائد أو الدخل المتحصل من ذلك أو اتخاذ أي إجراءات أخرى تشمل ولا تقتصر عليه سن أي قوانين أو إجراءات تنظيمية تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى حد حرمان الواحة من حقوق الملكية وحقوق التشغيل لاي جزء مما ذكر أو الدخل المتاتي من العوائد من أي كازينو أو منها جميماً.

(20) الانتهاك - في حال قامت الحكومة الأردنية وأي من ممثليها بانتهاك تعهداتها أو عدم الوفاء بها كما وردت في أي جزء من هذه الاتفاقية، فعلى الحكومة الأردنية أن تدرك وتوافق على أن هذا الانتهاك أو التمثيل وأو التنفيذ غير السليم سيؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى نزع كبير لحقوق الواحة في مجال حقوق الملكية وحقوق التشغيل والاستثمار في الكازينوات، وخدمات القمار والمواقع أو أي جزء منها، وذلك يشمل ولا يقتصر على تكاليف التطوير والاستثمار - التي تحملتها الواحة في مراحل التخطيط والتصميم والتمويل والتطوير والإنشاء للكازينوات وخدمات القمار، والعوائد والدخل المتاتي منها، و تستحق الواحة تعويضاً من الحكومة الأردنية على مثل هذه الاضرار بما يساوي، الأموال التي تكبدتها في مراحل التخطيط والتصميم والتمويل والتطوير والإنشاء وتكاليف قبل الإفتتاح، و خسائر العوائد المستقبلية لكل كازينو مطروحاً منها ضريبة القمار كما هو مبين في هذه الاتفاقية، وحقوق الواحة وإجراءاتها العلاجية تراكمية وتضاف إلى، ولا تحل محل، أي حقوق أو إجراءات علاجية منصوص عليها في القوانين النافذة.

(21) الإجراءات العلاجية- أي ممارسة منفردة أو جزئية من أي طرف هنا لأي حق أو معالجة لحالات عدم الإيفاء أو الانتهاك أحد الأحكام، أو التعهدات والشروط الواردة في هذه الإتفاقية لازريل أو تغير أو تؤثر على أو تخل بـ أي حق أو إجراء علاجي يستحقه هذا الطرف قانونيا في حالات عدم الإيفاء أو الانتهاك المماثلة.

(22) الخسائر- بشرط أن لا تعجز الواحة عن الإيفاء بـ أي من الشروط أو التعهدات المادية في هذه الإتفاقية، ترافق الحكومة الأردنية على الدفع عن عدم الإضرار بـ وتعويض الواحة وفروع الواحة وشركائهما وحلفائهما وموظفيها ضد أيه شكاوى وإجراءات ومطالبات ودعوى وحسائر والالتزامات وأضرار ومسؤوليات وقصور وتكليف ونفقات (ويشار إليها معا بـ "الخسائر") التي ترفع ضدها أو تطالب بها، وكذلك من ضد جميع الخسائر التي تحملتها أو ترتببت عليها أو دفعتها الواحة، بسبب أو نتيجة عدم التمثيل أو التوكيل الصحيح للحكومة الأردنية الوارد في هذه الإتفاقية والذي تبين في الواقع أنه زائف أو مضلل عند إجرائه وادى إلى أضرار مادية سلبية للواحة، أو للكازينو(ات) أو المواقع أو/أو أي انتهاك لـ أو عدم وفاء من قبل الحكومة الأردنية بـ أي تعهد أو التزام كان على الحكومة الأردنية القيام به بموجب هذه الإتفاقية، وكانت نتيجة هذا الإنتهاك أو/أو عدم الوفاء أثار مادية سلبية على الواحة أو الكازينو(ات) أو المواقع.

(23) السرية- يجب أن تظل الإتفاقية والمعلومات المتصلة بها سرية ومحصورة بالحكومة الأردنية والواحة و/أو فرع الواحة وشركائهما والمؤثثين معها وموظفيها. وعلى كل طرف أن يبذل أقصى جهوده لحصر انتشار جميع المعلومات السرية والتي تشمل ولا تتحضر بـ المواد والتقنيات والخطط والتوقعات والمعلومات المالية والاستراتيجيات المتصلة بإعداد هذه الإتفاقية وتنفيذها، فجميع هذه المعلومات تعتبر سرية ومحصورة بالطرفين. ويستثنى من ذلك المعلومات التي أصبحت الجمهر مطلعـا عليها. ويجب أن تبقى جميع المعلومات المتصلة بهذه الإتفاقية ملكية للطرف الذي طرحتها.

(24) التحكيم- يوافق الطرفان على أن آية إجراءات تحكيم متصلة بهذه الإتفاقية ستجري في لندن، إنجلترا. وتكون جميع طلبات التحكيم والأحكام وإجراءات باللغة الإنجليزية. وتماشيا مع الجزء 25 من هذه الإتفاقية، يفسـر المحكمون الإتفاقية وينفذـوها بموجب القوانين الأساسية في إنجلترا وويلز، دون الالتفاف إلى اختيار أو تناقض القواعد القانونية في نطاق هذه الولاية القانونية.

ويجب تنفيـذ قرار التحكيم دون إبطاء وفق ما نص عليه ويمكن اعتباره حكم صادر عن أي محكمة مختصة. ويدرك الطرفان أن أي قرار تحكيم يتصل بهذه الإتفاقية سيتم تنفيـذه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة حول الاعتراف بـ قرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذـها لـ عام 1958.

ولا يوجد فيـ هذا الجزء من الإتفاقية ما يـفـيد بـ منع أي من الطرفـين من السعي للحصول من أي محكمة على أمر منع مؤقت أو أمر أولـي لإـزـالة مـظـلـمة في انتـظـار قـرار نـهـانـي بشـأن أي خـلـاف أو إـشكـالـية أو شـكـوى.

(25) تجاوز القوانين والتعديلات والتغييرات. أي تعديلات وتغييرات تفرضها أية سلطة حكومية في المملكة الأردنية الهاشمية، سواء على المستوى الوطني أو مستوى المحافظة أو المستوى المحلي لا يجب أن تتجاوز أحكام هذه الاتفاقية، ما لم يتم الاتفاق عليها خطياً من كل من الحكومة الأردنية والواحة، ولا تخضع الواحة لأية تعديلات أو تكييفات ضريبية جديدة ولا إلى أية رسوم أو مستحقات أو جمارك ومكوس يمكن أن تفرضها أية سلطة حكومية في المملكة الأردنية الهاشمية.

(26) القانون السادس. هذه الاتفاقية وجميع الوثائق والاتفاقيات والشهادات المقدمة في هذا الإطار سوف تفهم وتفسر بموجب قوانين إنجلترا وويلز، ولا يملك أي شخص، عدا الواحة أو وزارة السياحة والآثار، ليس طرفاً في هذه الاتفاقية، بموجب قانون العقود (حق الطرف الثالث) لعام 1999 أن يطبق أو يتمتع بمزايا أي من أحكام هذه الاتفاقية.

(27) اللغة. حرت هذه الاتفاقية باللغة الإنجليزية، وفي حال حدوث أي تباين بين النسخة المحررة باللغة الإنجليزية وأي نسخة بأي لغة أخرى (بما في ذلك أي نسخة باللغة العربية) ستعتمد النسخة المحررة باللغة الإنجليزية.

المملكة الأردنية الهاشمية  
ممثلة بمعالي وزير السياحة والآثار  
التوقيع  
الاسم والوظيفة: معالي الوزير أسامة الدباس

الواحة القابضة للاستثمار المحدودة  
التوقيع  
الاسم والوظيفة: السيد مايكل أ. هيررت / الرئيس التنفيذي